القرار عدد 161

الصادر بتاريخ 06 فبراير 2020

في الملف الإداري عدد 2019/1/4/6210

طلب إيقاف التنفيذ – عدم وجود ظروف استثنائية – أثره.

البين أن موضوع الطلب يرمي إلى إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه بالنقض، وأن الطرف الطالب تمسك بكون وسيلة الطعن التي بنيت عليها عريضة الطعن بالنقض التي تقدم بها جدية وحاسمة، في حين تبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر إيقاف التنفيذ، مما يتعين رفض الطلب.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن ضمنها القرار المطلوب إيقاف تنفيذه، أن السيدة (ف.ج) و(ع.ب) تقدمتا بتاريخ 31 ماي 2018 بمقال أمام المحكمة الإدارية بفاس التمستا فيه الحكم بإلغاء القرار الصادر عن مجلس الوصاية رقم 05/وم/2017، القاضي بإلغاء قرار الجماعة النيابية أولاد الحاج سايس عدد 2015/01 الصادر بتاريخ 2015/11/04 وقسمة مخلف الهالك (ع.ج) على أبنائه وبناته وزوجته أو زوجاته إن وجدن في الأراضي الجماعية موضوع النزاع بعد خصم العقارات التي وقع التنازل بشأنها بين ذوي الحقوق في الجماعة السلالية أولاد الحاج سايس مع استبعاد وصية لفائدة السيد (م.خ)، موضحين بأن مجلس الوصاية خرق القانون وتجاوز حدود السلطة المخولة له وخالف المقررات القضائية الصادرة في موضوع التنازلات والعقود التي قضى بإبطالها، وأن قراره يتسم بالتجاوز في استعمال السلطة. وبعد جواب المطلوبين في الطعن والوكيل القضائي وتمام الإجراءات، أصدرت المحكمة حكمها بإلغاء مقرر مجلس الوصاية رقم 05/م و 2017 جزئيا فيما قضى به من خصم العقارات الجماعية التي وقع التنازل بشأنها بين ذوي الحقوق في الجماعة السلالية أولاد الحاج سايس بما يترتب عن ذلك من آثار قانونية وبرفض باقي الطلب، استأنفته (ف.ج) و(ع.ب) والوكيل القضائي للمملكة أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط التي قضت بتأييده بمقتضى قرارها المطلوب إيقاف تنفيذه.

في أسباب الطلب :

حيث يتمسك الطرف الطالب بكون وسيلة الطعن التي بنيت عليها عريضة الطعن بالنقض التي تقدم بها جدية وحاسمة.

لكن، حيث يتبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل رافعيه الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من **رئيس الغرفة** الإدارية (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا اعلي والمستشارين السادة : فائزة بلعسري **مقررة**، احمد دينية، المصطفى الدحاني، نادية للوسي، وبمحضر **المحامي العام** السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة **كاتبة الضبط** السيدة حفصة ساجد.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض